مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: مفهوم الأمن الدولي في منظور العلاقات الدولية – عرض وتقييم –
اسم الكاتب: علي سجيع علي، خالد المصري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9490
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 16:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 35- 4- 2019: 117-135

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 117-135

مفهوم الأمن الدولي في منظور العلاقات الدولية –عرض وتقييم–

علي سجيع علي[1]، خالد المصري

[1]طالب في مرحلة الدكتوراه جامعة دمشق– كلية العلوم السياسية– قسم العلاقات الدولية.

هاتف: **Email:** alisjeaali@gmail.com

تاريخ الايداع: 2022/10/13
تاريخ النشر: 2023/4/18

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الملخص:

احتلت الدراسات الأمنية أهمية كبيرة في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، وجاءت هذه الأهمية من مستويين، الأول أكاديمي من خلال محورية قضية الأمن في دراسات المقاربات الوضعية ومابعد الوضعية في العلاقات الدولية، والثاني تطبيقي من خلال إدراك الدول لبيئتها الأمنية في النظام الدولي، وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل مفهوم الأمن، ومناقشة مستوياته، والكشف عن الجدل الذي أثاره هذا المفهوم بين التيارات المختلفة في العلاقات الدولية، من خلال التعرف على رؤية التيارات الوضعية ومابعد الوضعية بشأن هذا المفهوم.

الكلمات المفتاحية: الأمن، النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، النظريات مابعد الوضعية في العلاقات الدولية.

The concept of international security in the perspective of international relations –View and Evaluate–

Ali Sajie Ali, Khaled Al-Masry.
PhD student. Damascus University - Faculty of Political Science - Department of International Relations.
, Email: alisjeaali@gmail.com

Received: 13/10/2022
Accepted: 18/1/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under
ACC BY- NC-SA

Abstract:

Security studies occupied great importance in the writings and interests of students of international relations, and this importance came from two levels. The research paper aims to analyze the concept of security, discuss its levels, and reveal the controversy raised by this concept between different currents in international relations, by identifying the vision of positivist and post-positivist currents regarding this concept

Key Words: Security, Positivist Theories In International Relations, Post-Positivist Theories In International Relations.

أولاً: المقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة برزت العديد من التغييرات والتحولات على الساحة الدولية اتسمت بالتسارع والجذرية، و نشأ نظام دولي جديد قائم على الأحادية القطبية، فخلال الحرب الباردة برزت قوتان متصارعتان (المعسكر الشرقي متمثل بالاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي متمثل بالولايات المتحدة الأمريكية)، وأثرت هاتان القوتان في مسار العلاقات الدولية لأكثر من أربعين عاماً، وقد تمثل الهدف الاستراتيجي لكلا القوتان في حماية أمنهما الممتد حول العالم من أي تهديد، إلا أن نهاية الحرب الباردة أجبرت كلا القوتين على إدخال تغييرات في تصوراتهما الأمنية والإستراتيجية، ورافق هذا الحجم من التحولات والتحديات محاولة تيارات التفكير في العلاقات الدولية البحث عن آليات تنظيرية جديدة قادرة على استيعاب تعقد التحولات الدولية، ومحاولة إيجاد مفاهيم جديدة قابلة للتكيف مع التحولات العميقة في المشهد الدولي، وأيضا تصميم مقاربات نظرية لها المقدرة على استبصار التحول في المفاهيم القائمة كالقوة والأمن والحرب والتهديد والصراع وغيرها من المصطلحات والمفاهيم التي شكلت لغة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وتعتبر قضية الأمن الدولي "INTERNATIONAL SECURITY" قضية مركزية في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة ، فهو إحدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطويرها.

لقد سيطر المنظور الواقعي إبان الحرب الباردة على حقل العلاقات الدولية وخاصةً بما يتعلق بقضايا الأمن، وعمدت الواقعية على تعريف الدراسات الأمنية تعريفاً ضيقاً من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري واستعمال الدولة للقوة لمواجهة الأخطار، إلى جانب محورية أمن الدولة بإعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني بإعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل نظام ثنائي القطبية، كما برزت أفكار التيار الليبرالي باتجاهاتها المختلفة التي ركزت على قضايا الديموقراطية ودور المنظمات الدولية في حفظ وصيانة الأمن الدولي، لكن مع نهاية الثمانينات ونهاية الحرب الباردة، وظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة قومية (الدولة القومية)، وتحت قومية (الفرد، الجماعات)، وفوق قومية (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية)، فسح المجال أمام ظهور تيارات جديدة كالتيار النقدي والبنائي التي اعتبرت أن الواقع الاجتماعي ليس شيئاً معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية، ورفضت التفسيرات الوضعية لمسألة الأمن الدولي، ما إستدعى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب التهديدات الأمنية الجديدة.

انطلاقاً مما سبق يسعى البحث لاستعراض أهم المفاهيم التي قدمها بعض دارسي موضوع الأمن في العلاقات الدولية، إلى جانب تناول مستويات الأمن وأبعاده، واستعراض وتقييم أهم الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة التي حاولت تحديد مفهوم الأمن وماهيته، ومستوياته.

ثانياً: أهمية البحث:

موضوع البحث يندرج ضمن الدراسات الأمنية التي برزت كأهم المواضيع المركزية في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، نظراً للأهمية البالغة للنقاشات التي تناولت الموضوع في محاولة لتوسيع مفهومه من الإطار العسكري الضيق إلى قضايا ومجالات متعددة (سياسية – اقتصادية – إجتماعية – ثقافية)، وتنطلق أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات أهمها:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في كون موضوع الأمن الدولي يحتل أهمية كبيرة في الدراسات الأمنية وفي الأطر والمناهج النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية.
- تحاول هذه الدراسة تحليل مفهوم الأمن الدولي من خلال الوقوف عند المساهمات التنظيرية لبعض الإتجاهات النظرية التي تعنى بالإهتمام بمفهوم الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته.

ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت قوى فاعلة على الساحة الدولية تحت قومية (كالأفراد والجماعات والحركات الاجتماعية)، وفوق قومية (كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية)، أثرت في ظهور تهديدات أمنية ذات طبيعة خاصة يتجاوز تأثيرها الدولة القومية، ولقد أفرزت هذه المرحلة الكثير من المفاهيم في الدراسات الأمنية، وأصبحت هذه المفاهيم **مادةً مهمة للجدل المعرفي** بين المدارس الكلاسيكية والمدارس الحديثة في ظل ما يحدث على الساحة الدولية من فوض ونزاعات تهدد أمن الفرد والجماعة، ومن هنا ظهرت الكثير من المقاربات المعرفية التي حاولت إعطاء مفهوم شامل للأمن الدولي، كونه من المفاهيم الفضفاضة التي تتطلب تفسيرات وتحليلات محددة في ظل النظام الدولي الجديد . وعليه، وفي ظل هذه المعطيات يحاول الباحث تسليط الضوء على المشكلة الرئيسية والتي **تعالج كيفية تناول المقاربات النظرية في العلاقات الدولية لقضية الأمن الدولي انطلاقاً من كونه من القضايا الإشكالية التي تتطلب تفسيرات وتحليلات معمقة في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى.**

إلى أي مدى تمكنت الاتجاهات النظرية التقليدية من تفسير الظاهرة الأمنية، وما هي الاتجاهات الجديدة لمراجعة مقاربة المعضلة الأمنية لما بعد الحرب الباردة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عنها:

1. ما المقصود بمصطلح الأمن، وماهي مستوياته؟
2. كيف فسرت الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في مجال العلاقات الدولية مفهوم الأمن الدولي؟
3. ما هو المنظور الذي يقدم المقاربة الأنسب لفهم التحولات في مفهوم الأمن الدولي؟

رابعاً: فرضيات البحث:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، سيتم صياغة الفرضيات التالية:

1. مصطلح الأمن الدولي من المصطلحات التي يصعب إيجاد إجماع حول تعريفه لما يحتويه من قيم و أبعاد ومدلولات متباينة.
2. تنوعت المقاربات المفسرة للأمن الدولي، ومن أهم هذه المقاربات التنظيرية (المقاربة الواقعية، المقاربة الليبرالية، المقاربة البنائية، ومقاربة مدرسة كوبنهاغن).
3. المقاربة الواقعية هي من أكثر المقاربات التي أعطت قضية الأمن الدولي توضيحاً بتركيزها على قضايا القوة والمصلحة الوطنية ومركزية الدولة.

خامساً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى البحث في مفهوم الأمن وأهم مستوياته، إلى جانب تسليط الضوء على المسار العام الذي عرفه التطور النظري للأمن الدولي، من خلال محاولة التعرف على الأطر والمرجعيات النظرية في العلاقات الدولية والتي قدمت إسهامات بارزة في دراسة مفهوم الأمن الدولي كالنظريات الواقعية والليبرالية والبنائية مع التركيز على أوجه القصور في هذه النظريات والنقاشات النابعة من اختلاف قراءات المنظرين لمفهوم الأمن الدولي.

سادساً: منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ، فان ذلك يستدعي استخدام منهجية مركبة وفقاً لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في مطالب الدراسة:

1. **المنهج التاريخي:** اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع النظريات التي سعت لتفسير مفهوم الأمن، وفي محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكل خلالها مفهوم الأمن وتطور.

2. **المنهج المقارن:** الذي تبدو قيمته في استعراض النقاش المنظوراتي في الدراسات الأمنية بين مختلف البناءات النظريات التي تناولت قضية الأمن الدولي، ذلك أن معظم تلك البناءات النظرية تطورت استناداً إلى المحاورات الكبرى التي غالباً ما اتخذت صفة المقارنة الضمنية.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومستوياته.

أولاً: مفهوم الأمن.

ثانياً: مستويات الأمن.

المطلب الثاني: الأمن في منظور النظريات الوضعية.

أولاً: المنظور الواقعي للأمن.

ثانياً: المنظور الليبرالي للأمن.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات مابعد الوضعية.

أولاً: المنظور البنائي للأمن.

ثانياً: الأمن في منظور مدرسة كوبنهاغن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومستوياته.

أولاً: مفهوم الأمن.

الأمن كغيره من المفاهيم يتسم بالغموض وغياب الإجماع بين الباحثين حول تعريفه ومعناه، سواءً من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، هو ما ذهب إليه روني ليبشتز Ronnie D. Lipschutz في قوله: "لا يوجد فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضاً صراع بين الأمم حول مفهوم الأمن"(الموسوعة السياسية. (د. ت))، وحسب باري بوزان Barry Buzan فإن السمة الأساسية للأمن أنه خلافي "Contestabli"، ويعود ذلك برأيه إلى عدة عوامل أهمها(BALDWIN, DAVID A,January 1997, pp. 5-26):

1. صعوبة المفهوم بحد ذاته.

2. تداخل المفهوم مع غيره من المفاهيم كمفهوم القوة، ماجعله يندمج معه، وهو مايبرز في ارتباك بعض الباحثين في التمييز بين المفهومين.

3. مفهوم الأمن افتقد معناه مع الانتقادات الموجهة للواقعية، ماجعل دارسي المجال الأمني يهملون المفهوم إلى حدٍ ما ويركزون على انتقادات الواقعية بشكل أكبر.

4. من الناحية الممارساتية فإن صانعي القرار يستخدمون مصطلح الأمن القومي بشكل غامض، ماينعكس على دارسي موضوع الأمن بشأن مفهومه.

ويعتبر باري بوزان أنه لتعريف الأمن بشكل صحيح يجب الإحاطة بثلاثة قضايا (السياق السياسي لمفهوم الأمن، والأبعاد المختلفة له، والغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية)، (خطير، نعيمة، 2018/1/1، ص ص 242–251)، وبناءً على ذلك يعرِف الأمن بأنه "كيفية التخلص أو التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدولي فيشير الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي"(Batistella, Dario, 2003, p p567-585).

ومن بين المفكرين الذين قدموا تعريفاً للأمن يبرز تعريف ولتر ليبمان Walter Lippmann الذي اعتبر أن "الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" (بيليس، جون وسميث، ستيف، 2004، ص414)،

يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة، ويؤكد هينري كيسنجر Henry Kissinger على أهمية البعد العسكري إلى لضمان أمن المجتمع والدولة، فيعرف الأمن: (أي تصرف يسعى المجتمع من خلاله لتحقيق حقه في البقاء، أما بناءً على السياسة الدولية فالأمن هو قدرة الدولة على رد أي عدوان قد تتعرض له من قبل دولة أخرى سواءً باستخدام الدفاع العسكري، أو أي أسلوب يساهم في المحافظة على تطبيق الأمن الخارجي والداخلي للدولة دون وجود أي سيطرة من دولة أخرى عليها)، (العموش،أحمد فلاح ، و الأميري، خالد علي محمد، 2020، ص ص 529–548).

أما روبرت ماكنمارا يعرف الأمن بالتركيز على البعد التنموي، فبدون التنمية لا وجود للأمن والدول التي لا تنمو نمواً صحيحاً لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن، ويعرف الأمن بأنه ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية و إن كان يشملها، وليس النشاط العسكري التقليدي و إن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية" (د. الطنازفتي، علي محمد علي، 2017، ص ص 503–558)، ماكنمار حاول إعطاء أبعاد أشمل للأمن بعيداً عن النظرة التقليدية، حيث اعتبر الأمن مرادف للتنمية في جميع مجالاتها لأنه بضمان التنمية يتحقق الاستقرار لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة و دوره في حمايتها.

ومن التعريفات الأخرى التي قدمها المفكرين للأمن يمكن إدراج التعريفات التالية (خطير، نعيمة، 2018/1/1، ص ص 244–245):

- أرنولد وولفرز Arnold Wolfers " الأمن من الناحية الموضوعية هو عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من الناحية الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".
- دومينيك دافيد Dominique David " الأمن يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمراً واقعاً".
- بوث وولر Booth Wheeler " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، وبتحقيق ذلك ينظر للأمن على أنه عملية تحرر".

وهناك العديد من التعاريف لكن أغلبها خلافي ويسقط في جوهر الطرح الواقعي، بتغييب باقي صور الحياة الاجتماعية الأشد حساسية ودقة كالاقتصاد والبيئية، واعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يجب تأمينه، من خلال ربط مفهوم الأمن في بعض التعريفات بالبعد الوطني، إلى جانب الخلاف حول موضوع حصر الأمن في الخلو من تهديد القيم الرئيسية، و إذا ماكان يجب التركيز على أمن الأفراد أو الدول أو العالم بأسره، أو على كل هذه المستويات مجتمعة.

ثانياً: مستويات الأمن.

1–الأمن القومي: يعريف الأمن القومي تقليدياً أنّه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية، وقد ثبت أنّ هذه الرؤية ضيقة، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة (عبد الحفيظ، علاء، 2020، ص5)، فمفهوم الأمن القومي يتماشى مع طبيعة واستراتيجية النظام السياسي والاجتماعي، وصولاً لتطبيق أنماط اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية وسياسية مختلفة لتحقيق أعلى معدلات من التنمية والحماية والأمن للدولة (بنافي، ريناس، 2016).

والأمن القومي كمستوى للتحليل شأنه شأن المفهوم العام للأمن شكل موضع خلاف بين الباحثين، فمثلاً يعرف أموس جوردن ووليم تايلور الأمن القومي بمفهومه الضيق بأنه "يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب وإقليم الدولة من التهديدات الخارجية، أما مفهومه الواسع فيشير إلى ماهو أكثر من مجرد الحماية المادية لأنه يتضمن أيضاً حماية مصالح الدولة الاقتصادية والمعنوية والسياسية وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقاءها"، وعرفه والتر ليبمان بأنه "الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بقيمها الأساسية في سبيل تجنب الحرب، وإذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم، فأمن

الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح" (عباس، علي، 2017، ص34–35)، ويعرف تريجر كرونتبرج الأمن القومي بأنّه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية"، ويعرفه هنري كيسنجر بأنّه "أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" (عبد الحفيظ، علاء، 2020، ص6)، وانطلاقاً من الإختلاف في تناول مفهوم الأمن القومي ظهرت مدرستين مختلفتين لدراسة موضوع الأمن القومي هما(حواوسة، جمال، 2018، ص300–231):

- المدرسة الإستراتيجية: التي تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.
- المدرسة التنموية: التي ترى أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الداخلي وإنما أيضا على التهديد الخارجي، فالأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية .

فالأمن القومي يشكل المستوى الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه بكل السبل بما في ذلك تنمية قدراتها العسكرية، إلى جانب دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأي صياغة لاستراتيجية وطنية تفترض وجود نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه، وكلما كان الأمن الداخلي مستقراً، كلما كان صناع القرار أكثر قدرة على التحرك إقليمياً ودولياً.

2–الأمن الإقليمي: يعتبر الأمن الإقليمي من أهم مستويات الأمن فلا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الدولي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، ويعرف الأمن الإقليمي في أبسط معانيه بأنه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو خارج إطار النظام الإقليمي ، ولقد أشار " باري بوزان" إلى هذا المفهوم بمصطلح المجتمع الأمني Security complexe الذي عرفه بأنه يتضمن "مجموعة من الدول ترتبط فيه إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض"، وقد قدم وليام طومسون williams Thomson تعريف الأمن الإقليمي من خلال ثلاثة عناصر(بوستي، توفيق، 2019، ص9–10):

- التقارب الجغرافي وإنتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان.
- الإعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد.
- حجم هذا الكيان، وتتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية.

يقوم نظام الأمن الإقليمي على تأمين الدول الأعضاء فيه من التهديدات الداخلية والخارجية بناءً على توافق مصالح وأهداف هذه المجموعة التي غالبا تكون متقاربة جغرافياً، وتماثل التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها، وهو لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، بل يجمع إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية لكل دولة، وصولاً الى تحقيق مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي (فاتح النور، رحموني، د.ت، ص19)، كما يقوم على إبعاد المشاكل عن المنطقة من خلال اعتماد الطرق السلمية في حل المنازعات الإقليمية التي قد تكون منفذاً لتدخل القوى بالشؤون الداخلية للاقليم، ومن ثم تهيئة القوة اللازمة القادرة على الوقوف بوجه أي اعتداء يقع من خارج الاقليم، فهو يعتبر إجراء يتم اتخاذه ضد الدول التي تسعى لخلق التوتر في الإقليم لاستثمار ذلك لصالحها أو لصالح دول أخرى خارجة عن الإقليم، أو التي تستهدف الإقليم بعدوان عسكري (محسن، عامر، و العامري، سلمان، 2009، ص153–164)، وبذلك يكون الأمن الإقليمي سمة بارزة للنظام الدولي الحالي، انطلاقاً من القيمة الحيوية والوظيفية التي يكتسبها، فلا يمكن أن نجد منطقة في العالم تخلو من المنظومات الأمنية الإقليمية، وبذلك يكون الأمن الإقليمي مستوى تحليل أساسي في الدراسات الأمنية.

3–الأمن الدولي: أوسع مستويات الأمن وأشملها، كونه يرتبط بأمن كل دول النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، ولتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، أهمها (حواوسة، جمال، 2018، ص306):

- نظام توازن القوى: وهو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبياً، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول.
- نظام الأمن الجماعي: وهو التزام كل الدول بالمشاركة ضد الدولة المعتدية، وهو نظام تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها.

فحسب هذا المستوى يمكن تحقيق الأمن على المستويين الإقليمي والقومي بتحقيق الأمن العالمي، انطلاقاً من اعتبار أن تهديد أمن أي دولة هو تهديد للنظام الدولي ككل، و لذلك يقوم الأمن الدولي على مجموعة من الافتراضات الأساسية، أهمها (محسن، عامر، و العامري، سلمان، 2009، ص 164):

- في حالة حصول الحرب بين دولتين فمن الضروري حدوث اتفاق بين أعضاء المجتمع الدولي حول تحديد المعتدي من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لفض ذلك النزاع قبل اتساعه.
- جميع دول العالم ترفض وتقاوم العدوان أياً كان مصدره.
- دول العالم متساوية في الفرص التي تمكنها من المشاركة بإمكانياتها في مواجهة العدوان.
- توافر الإمكانيات القادرة على تحقيق ذلك الهدف.
- منح الدولة المعتدية شعوراً بعدم القدرة على مواجهة القوة العالمية، ما يمنعها من تنفيذ اعتدائها.

لقد تضاعفت أهمية الأمن الدولي في القرن العشرين بالتوازي مع الحروب التي شهدها العالم، وامتلاك بعض الدول للأسلحة النووية والجرثومية الكيماوية، وهو ما يفرض ضرورة وضع إجراءات أكثر فاعلية، للتقليل من حدة التوتر الدولي وتفادي الصراعات من خلال الإتفاق على ضرورة تحقيق الأمن العالمي من خلال تفعيل الأجهزة المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: الأمن في منظور النظريات الوضعية.

ركز المنظور التقليدي الوضعي في العلاقات الدولية على تفسير النظريات الواقعية والليبرالية، التي حاول روادها الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن مع إدخال بعض التعديلات الشكلية على المفهوم، وفي ما يلي أبرز الأفكار التي طرحها التيارين فيما يخص موضوع الأمن.

أولاً: المنظور الواقعي للأمن.

خلال فترة الحرب الباردة سيطرت أفكار الواقعيين على حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، وانطلقت الواقعية في أفكارها من مجموعة من افتراضات أساسية تمثلت بمايلي (المصري، خالد موسى، 2018، ص40–41):

1–الدولة – الأمة: (Nation – state) هي الفاعل الأساسي والأهم في العلاقات الدولية، والفواعل الأخرى في النظام الدولي تؤدي دوراً ثانوياً إذا ما قورن بدور الدولة .

2–الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ: فمهما تعددت مراكز القوى ووجهات النظر داخل الدولة في النهاية تتكلم الدولة بصوت واحد، وتشكل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

3–الدولة فاعل عقلاني: حيث توازن بين الربح والخسارة في كل تصرف تتصرف به، ودائماً تتخذ الدولة أفضل القرارات برغم وجود مايسمى بيئة عدم الوضوح واختلاف وجهات النظر.

4–الأمن القومي والقوة السياسية والعسكرية تشكل أولويات الدولة وذلك خدمةً للمصلحة الوطنية المتمثلة بالسياسة العليا (بقاء الدولة) والسياسات الدنيا (التجارة، الاقتصاد، الصحة).

وبالنسبة لموضوع الأمن فقد ارتبط لدى الواقعيين بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها انطلاقاً من مفهومين أساسيين (خطير، نعيمة، 2018، 247):

1–المصلحة الوطنية: فالأمن هو جوهر المصلحة الوطنية، حيث يؤكد هانز مورغانثو Hans Morgenthau على أن المحافظة على الوجود المادي للدولة يعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، ويشكل بذلك أحد مظاهر الأمن، وبالتالي فالأمن هو بذاته مصلحة وطنية.

2–زيادة حجم القوة: مما ينتج عنه ارتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع، باعتبار أن الشكل المهيمن على القوة هو القوة العسكرية.

تعتبر الواقعية الجديدة أو البنيوية من أبرز التيارات ضمن الواقعية التي تناولت موضوع الأمن، وتنطق من مسلمة أساسية في تفسيرها للأمن وهي فوضوية النظام الدولي، وفي هذه الفوضوية يكون الأمن هو الغاية الأسمى، وهو مايؤكد عليه كينيث ولتز K. Waltz (في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضموناً ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الربح والقوة) (جويدة، حمزاوي، 2011، ص20)، وفي هذا النظام الدولي ستسعى الدول لتعظيم قدراتها العسكرية مايسبب حالة من الشك بالنسبة للدول الأخرى التي ستنظر لهذا السلوك بأنه موجه ضد أمنها، ماسيؤدي لحلقة مفرغة سماها الواقعيون بالمعضلة الأمنية، ويعتبر جون هيرز john Herz أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية Dilmma security عام 1950(دير، أمينة، 2014، ص15–16)، حيث يرى أن (المعضلة الأمنية مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، فكل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها دفاعية، ويفسر إجراءات الطرف الآخر على أنها خطر) (حواوسة، جمال، 2018، ص307)، فتحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة اللأمن للدولة (ب)، وذلك نتيجة تسلح الأولى وانكشاف الثانية أمنياً عليها، فتسعى الدولة (ب) لتحسين قدراتها مايولد دوامة من الفعل ورد الفعل ويعمق الشعور بعدم الأمن مايؤدي للصراع (جويدة، حمزاوي، 2011، ص21)، والمعضلة الأمنية تتنوع حدتها بشكل غير متساوي كما يلي: (كبابي، صليحة، 2012، ص229–248):

1. تختلف حدة المعضلة الأمنية بالنظر إلى الدرجة التي نميز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة فيما بينها، ولأنه يمكن استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن واحد، ويرى الداعون إلى ما يسمى بالدفاع غير الهجومي إلى أن المعضلة الأمنية يمكن تحويلها باتّباع المخططات العسكرية الأقل إثارة لإجراءات مضادة لدى الدول الأخرى.

2. تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول، إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار من فراغ سياسي ولا تكون درجة الثقة والإحساس بالمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد.

وللتخفيف من حدة المعضلة الأمنية يرى ستيفن والت و جاك سنايدر بأن الاستراتيجيات التعاونية قد تكون وسيلة ناجحة، حيث تقوم على تكوين علاقات دبلوماسية خاصة مع الدول الكبرى لتحقيق أمن باقي الدول، حيث تقود تلك العلاقات إلى تخفيف المعضلة الأمنية من خلال إدراك الدول لأخطار المنافسة والصراع (جويدة، حمزاوي، 2011، ص21).

وإلى جانب تيار الواقعية البنيوية برزت أفكار تيار الواقعية الإشتراطية، التي تؤكد على وجود إمكانيات كبيرة للخصوم لتحقيق أهدافهم الأمنية عبر السياسات التعاونية بدلاً من السياسات التنافسية، وتقوم أفكار الواقعية الإشتراطية على رفض النزعة التنافسية لدى الواقعية البنيوية رغم بقاء العون الذاتي كأحد أبرز سمات العلاقات الدولية، إلا أنه لا يعني بالضرورة التنافس المؤدي للحروب، كما أكدت على أن التعاون قد يؤدي للتخفيف من حدة المعضلة الأمنية الناجمة عن مخاطر السعي وراء المكاسب النسبية (حواوسة، جمال، 2018، ص308).

بعد ذلك برزت أفكار تيار الواقعية الهجومية، والتي يمثلها جون ميرشايمر الذي يعتقد (أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلاً من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القومي)، وهو مايعني أنه على صناع القرار في حكومات الدول أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعدائهم المحتملين وتزيد قوتهم النسبية (مصباح، عامر، 2010، ص93)، والدول في فكر الواقعية الهجومية فواعل عقلانية لا تنخرط في نزاعات إلا عندما تشعر بالتهديد، ولكنها ما تلبث أن تتبنى هذه السياسة وذلك لما تفرضه متطلبات البنية الدولية لتكون أكثر قوة من باقي الدول، ففوضى النظام الدولي تدفع للعمل على تعظيم قوتها النسبية

طالما أن ظهوراً مفاجئاً لقوة ما تعيد النظر في الواقع القائم يبقى احتمالاً وارداً، وتتمسك الواقعية الهجومية بأن الفوضى، توفر حوافز قوية للتوسع، وكل الدول تكافح من أجل مضاعفة قوتها بالدول الأخرى لأن الدول الأكثر قوة هي فقط التي بإمكانها ضمان بقائها وهي تنتهج سياسات توسعية (بالة، صباح، https://political-encyclopedia.org/).

في مقابل نظرة أصحاب التيار الهجومي برز ضمن النموذج الواقعي تيار مايسمى بالواقعيين الدفاعيين، أمثال كينث ولتز وروبرت جيرفز وجاك سنايدر الذين يعتقدون أنه مع التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده ميدان الأسلحة في العالم أصبحت الحرب مكلفة أكثر من مكاسبها، ومن ثم فإن استخدام القوة العسكرية في عصر الاعتماد المتبادل والعولمة هو سلوك غير عقلاني، ويمكن تحقيق الأمن عبر انشاء بعض المؤسسات التي يمكن من خلالها تجنب الحروب (الأحلاف، معاهدات مراقبة التسلح)، وعلى الرغم من ذلك فإن الواقعية الدفاعية لا تنفي النظرة التشاؤمية للعلاقات الدولية، ولا تستبعد قيام الحروب على افتراض أن النزاع يكون أحياناً سلوكاً محتوماً عندما تتوفر شروطه، كوجود الدول التوسعية، والسعي وراء المصلحة الوطنية، واختلال توازن القوى(مصباح، عامر، 2010، ص93–94).

بناءً على ماسبق يمكن اعتبار أن الفكر الواقعي ظل ضمن الحدود الضيقة لمفهوم الأمن، فعلى الرغم من التحولات التي شهدها النظام الدولي في الجانب الأمني، وخاصةً بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن الواقعيين ظلوا متمسكين بفكرة فوضوية النظام الدولي الذي يعتبر منطلقاً ومبرراً لسعي الدول لامتلاك القوة العسكرية والنفوذ لضمان أمنها ضد أي تهديد محتمل، وظلت القوة المؤشر الأكثر مركزية لتحقيق معضلة الأمن الذي يشكل واقع الشك أهم سماتها، مايقود بالضرورة لدوامة من الفعل ورد الفعل، وعلى الرغم من ذلك فالواقعية من أكثر المدارس الفكرية في حقل السياسة الدولية قدرة على تفسير سلوك الدول وخاصةً في العالم النامي، فالبرغم من التطورات التي شهدها النظام الدولي من تزايد الدور الذي تمارسه الأطراف الغير رسمية وتزايد وتيرة الاعتماد والتبادل الاقتصادي بين الدول، إلا أن العالم النامي مازال واقعياً، فالدول في العالم النامي مازالت هي الفاعل الرئيسي (إن لم يكن الوحيد) في أغلب مناطقه، ومازالت الصراعات تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول، إلى جانب التهديدات الوجودية للدول سواء من جانب بعض الجماعات المحلية الداعية للانفصال، أو من جانب قوى إقليمية عدائية، أو من جانب قوى دولية توسعية تسعى لفرض هيمنتها على هذه الدول سعياً وراء التحكم في مواقعها الجغرافية الحيوية أو السيطرة على مواردها، لذلك ستظل الواقعية هي القادرة على تفسير وتحليل السلوكيات والمخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن في أغلب دول العالم.

ثانياً: المنظور الليبرالي للأمن.

النظرية الليبرالية في رؤيتها للعلاقات الدولية تنطلق من مجموعة من الافتراضات الأساسية أهمها(المصري، خالد موسى، 2018، ص17):

1–الدولة القومية Nation- State والقوى الفاعلة الأخرى Non State Actors كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية، تشكل جزءاً مهماً في العلاقات الدولية، وفي كل المجالات بدءاً من الحفاظ على البيئة وصولاً إلى الأمن الدولي.

2–الليبرالية ترفض الطرح الواقعي بعقلانية الدول في التصرف، وترى أن القرارات في الدول تأتي نتيجة تسوية صراعات بين مؤسسات ومراكز قوى عديدة كل منها يسعى لتحقيق مصالحه، فلا عقلانية في تصرف الدول طالما أن القرار جاء نتيجة مقايضات ومساومات بين مؤسسات عدة ومراكز القوى الفاعلة داخل الدولة.

3–الدولة عند الليبراليين تتصرف حسب مصلحتها الوطنية، ولكن هذه المصلحة متعددة الجوانب ولايمكن تعريفها بالأمن القومي حصراً كما يفترض الواقعيين، فهي تشمل إلى جانب الأمن القومي، البيئة، والإقتصاد، وحقوق الإنسان، والديموقراطية.

4–النظام الدولي عند الليبراليين يتسم بغياب السلطة المركزية، ولا يوجد سلطة عليا فوق سلطة الدولة، ولكن ذلك يؤدي للتعاون الدولي، وليس بالضرورة إلى الصراع حسب رؤية الواقعيين.

5– الليبراليون ينظرون للعلاقات الدولية على أنها تفاعلات Win-Win أي أن جميع الأطراف ممكن أن تربح ولكن بنسب متباينة، وليست لعبة صفرية Zero-Sum Game كما يرى الواقعيون أي مايكسبه لاعب دولي بالضرورة يخسره اللاعب الآخر.

مفهوم الأمن لدى أنصار التيار الليبرالي أقل تبسيطاً وأكثر تركيباً من مفهوم الواقعيين، فهو لا يقتصر على البعد العسكري، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية، فالليبراليون ينظرون للأمن من خلال الأمن الجماعي، وهو وفق غولد ستين Gold Stein يتمثل في (تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر يهدد الأمن الدولي) (دير، أمينة. 2014. ص17)، فهي بذلك تشكل دعوة لجميع الفواعل الدولية من دول ومؤسسات ومنظمات وأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية في العالم.

اعتمد الليبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد الأمن الدولي (فاتح النور، رحموني، ص26):

1– دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية إلى أنظمة ليبرالية اقتصادية، وهو مايدفعها للتحول من نهج الصراع والحروب إلى التركيز على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والميل للتعاون مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى عوض تطوير قدراتها العسكرية، الذي يرفع من حجم الخوف والتوتر مع الدول المجاورة.

2– ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول، فعملية الربط بين الدول عبر كثافة وحرية التبادل الاقتصادي، يجعل منها أكثر ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ومنه تصبح تحبذ العلاقات السلمية للحفاظ على هذه المكاسب الثمينة.

وقد تضمنت الليبرالية اتجاهات فكرية تناولات مفهوم الأمن، وأبرز تلك الاتجاهات (الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية)، فالليبرالية البنيوية استندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في الثمانينات، وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من سمول مالفين Melvin Small ودافيد سينغر David Singer في مقال نشر لهما سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية (كبابي، صليحة، 2012، ص238) موضحين إن انتشار الديمقراطية في المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، فالاستقرار الأمني لا يبنى على أرضية تتميز بالفقر والتهميش في ظل سلطة ديكتاتوية، لذلك يعزو أصحاب هذه النظرية زوال أسباب الحروب والتسلح بالتوازي مع انتشار النماذج الديموقراطية في العالم (مصباح، عامر، 2010، ص95)، وهو مايؤكد عليه فرانسيس فوكوياما حين اعتبر أنه (لم يحدث أن حاربت ديموقراطية ديموقراطية أخرى) (Steven C Bankes; Daniel Byman; Derek Eaton; Seth G Jones; Ian O Lesser, And others, 2001, p147.).

أما الليبرالية المؤسساتية وجاءت للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها "كينث والتز"، ويعتمد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تلعب دوراً في المساعدة على تحقيق التعاون (كبابي، صليحة،2012، ص238)، والليبرالية المؤسساتية تعتبر أن الخلل الأكبر الذي يؤدي إلى النزاعات بين الدول هو سياسات الخداع التي قد تلجأ إليها بعض الدول في علاقاتها مع غيرها برغم المصالح التي قد تجمعهم، وحالة مأزق السجينPrisoner Dilemma كما يرى جون ميرشايمر هي نقطة تحليل أساسية في أغلب أدبيات المؤسساتية الليبرالية، وحلها أمر أساسي لتحقيق التعاون الدولي، حيث ستسعى كل دولة وفق نقطة التحليل السابقة الذكر إلى الغش والخداع أو التعاون مع الدول الأخرى، وكل دولة ستسعى لتعظيم مكاسبها، الكل مهتم بالأخر طالما أنه اختار استراتيجية تؤثر في سعيه لمضاعفة المكاسب، لذلك سترى كل الأطراف أن الاستراتيجية الأكثر فعالية بالنسبة لكل دولة هي اتباع سياسات مخادعة، مع توقع اتباع الدول الأخرى لاستراتيجية تعاونية، ومفتاح حل هذه المعضلة هو أن يقنع كل طرف الآخر بأن لديه مصلحة جماعية في صنع ما يبدو أنه تضحيات قصيرة المدى (مكسب ذلك قد ينتج عن الغش الناجح) من أجل فوائد طويلة المدى (مكافأة كبيرة من التعاون المتبادل طويل الأجل(John J. Mearsheimer,1994-1995, p p5-49) ، وهذا يعني إقناع الدول بقبول ثاني أفضل نتيجة، وهو التعاون المتبادل الكفيل بخلق القواعد المشتركة وأنظمة سلوك تقوض فوضوية النظام الدولي وتولد أكبر قدر من الأمن.

والإسهام الأبرز الذي قدمه الليبراليون في قضية الأمن اعتقادهم بأن الإعتمادية ونشر قيم الليبرالية وتحرير التجارة ينشر الأمن والسلام في العالم، فكلما أضحى العالم رأسمالياً أصبح أكثر أمناً، وهو ما أكده روبرت كوهيني وجوزيف ناي في كتابهما القوة والإعتماديةPower and Interdependence اللذين طورا نظرية الاعتماد المتبادل (المصري، خالد موسى ،2018، ص110)، حيث يعتبران أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات الاقتصادية في العالم، انطلاقاً من أن قوة هذه الروابط –الاقتصادية– تجعل القوة أمر ثانوي طالما طموح الدول متمحور حول الرفاه الاقتصادي، وستساهم تلك الروابط في تخفيف التوتر بين الدول وتجعل العلاقات بينها أكثر سلمية، حيث ستتجه الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية ولن يكون لديها توجه لتدمير ما حققته من مكاسب (جويدة، حمزاوي، 2011، ص26).

الفارق بين الليبرالية الواقعية في موضوع الأمن هو أن الواقعية تعتبر القوة المحرك الأساسي للدول لتوفير الأمن، والذي يتمثل في إطار القوة المادية والمكانة الدولية، أما الليبرالية فتعتبر عوامل الحرية والديموقراطية والقيم الإنسانية هي محرك الدول، وإن كان يعاب عليها إغفال ضرورة حيازة القوة العسكرية اللازمة لحماية قيم الحرية والكرامة التي تدافع عنها، فالليبرالية تتعامل مع عالم مثالي تسعى فيه الدول لتحقيق الأمن والتعاون الاقتصادي والرخاء للجميع عن طريق تفعيل عمل المؤسسات وإطلاق حرية التجارة، وهو مايمكن تحقيقه في العالم الغربي، بينما الأوضاع في العالم النامي مغايرة، فالأوضاع التنموية متردية، ويسود عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، إضافةً لتدخل القوى الدولية في شؤنها، دون اغفال حالة اختلال توازن القوى الإقليمي نتيجة التباين في توزيع القدرات بين تلك الدول، وبناءً عليه فالليبرالية قادرة على تحليل الطبيعة الأمنية في دول الغرب، ولكنها غير قادرة على ذلك مع دول العالم النامي.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

مع ظهور تهديدات أمنية جديدة اختلفت عن الطابع التقليدي الذي كان سائداً قبل نهاية الحرب الباردة، وتراجع سيطرة البعد العسكري على الدراسات الأمنية، والدور المتزايد للفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات والأفراد والشركات متعددة الجنسية، برزت العديد من الاتجاهات التنظيرية في العلاقات الدولية تناولت قضية الأمن انطلاقاً من المحددات السابقة، وسيركز الباحث في هذا الإطار على اتجاهين أساسيين أسهما في إغناء الدراسات الأمنية الحديثة، ويتمثل هذان الإتجاهان في المنظور البنائي للأمن، ومنظور مدرسة كوبنهاغن لدراسات السلام.

أولاً: المنظور البنائي للأمن.

تنطلق النظرية البنائية في تحليلها وتفسيرها للنظام الدولي من أربعة افتراضات أساسية تتمثل بما يلي(المصري، خالد موسى ،2018، ص178):

- ترفض البنائية مفاهيم النظريات الوضعية (المصلحة الوطنية، الأمن القومي) كما هي معطاة، وتهتم بالقوى الفاعلة غير الدولة كالمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.
- بنية النظام الدولي عند البنائيين هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعد، والقوانين، وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.
- النظام الدولي عملية مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه.
- يرفض البنائيون الإفتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في محيطه.

وتتلخص أهم طروحات التصور البنائي للأمن في النقاط التالية:

- مفهوم الفوضى الدولية Anarchy: البنائية لا تقبل بفوضوية النظام الدولي بل تمشكلها وتحاول مناقشتها، فالدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك، فالفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صاحب القرار وليست حقائق موضوعية،

فهي بذلك تكوين وبناء ذاتي(جويدة، حمزاوي، 2011، ص45)، ويرجع ألكسندر وندت (Alixander Wendt) منطق الفوضى الدولية السائد الى طبيعة البنية السائدة والممارسات المرتبطة بها (الهويات والمصالح)، ويرى الدول هي التي تصنع الفوضى وتتحرك في إطارها لتصقل هوياتها ومنه مصالحها، ويرى بأن البنية التي تنتج سلوكياتنا تتكون من:

1. المعارف الجماعية المشتركة الناتجة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.
2. المصادر المادية المؤثرة في سلوك الفاعلين.
3. ممارسات هؤلاء الفاعلين.

أما مضمون القوة عند البنائيين يختلف على ما هو عليه بالنسبة للواقعيين، فهي تحمل عوامل ثقافية واجتماعية الى جانب العوامل المادية (فاتح النور، رحموني، د.ت، ص32–33):

- **القوة = عوامل ثقافية + مادية**
- **خصائص القوة : غير مادية – غير ثابتة – غير متشابهة**

إذاً فالفوضى في النظام الدولي ومايرافقها من صراعات بين الدول بغية امتلاك القوة هي بالأساس مجرد فكرة، تكتسب قوتها وواقعيتها من اعتقاد الدول بوجودها، لذلك فالفوضى عند البنائيين هي ماتصنعه الدول، فسعي الدول لتعظيم قوتها في النظام الدولي بغياب سلطة مركزية تنظم وتؤطر هذه العملية سينتج عنه بالضرورة فوضى دولية قد تقود لصراعات وحروب كارثية، والفوضى هنا ستكون نتاجاً للأنانية والمصالح الذاتية للدول التي ستدفع غيرها من الدول لانتهاج نفس السياسة لتحقيق التوازن(بوستي، توفيق، 2019، ص 4 –5).

بهذا الطرح يكون البنائيون قد اقتربوا من الطرح الواقعي والليبرالي بفوضوية النظام الدولي، لكن يختلفون في معالجة هذه الفوضى انطلاقاً من لأنها ليست حقيقة حتمية بل هي نتيجة لسلوك وأنانية ومصالح الدول الفاعلة في النظام الدولي.

- مفهوم الهوية Identity كمحدد لسلوك الدول: حيث اعتبرت البنائية أن متغير الهوية جزء من الأمن، وهو عنصر أهملته كل النظريات رغم أهميته في تشكيل مصالح الفواعل وتحديد اتجاه سلوكاتهم إما عن طريق التعاون أو التنافس (كبابي، صليحة، 2012، ص241)، فالهوية تولد المصالح، والمصالح تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وقضايا الأمن والصراعات الدولية حسب البنائيين لايغذيها السعي لاكتساب القوة والطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي كما افترضت الواقعية، بل أرجعها البنائيين إلى تفاعل الوحدات الأساسية مع بعضها البعض من خلال التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد والقادة، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، إضافةً لقضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة(بوستي، توفيق، 2019، ص 3).
- مدخل البناء الاجتماعي لتحليل الصراعات الدولية: حيث يتناول قضايا الهويات والصراعات والمصالح التي تحدد سلوكيات الدول في النظام الدولي، بالتركيز على دور الأفكار والقيم والثقافة في العلاقات الدولية، فالأمن في النهاية حسب أنصار التيار الليبرالي ليس واقعاً موضوعياً ولكنه بناء اجتماعي، فالنظام الدولي هو نتاج فكر وإحساس الإنسان بوجوده، فهو بناء فكري أو نظام للقيم والمعايير، وتغيير هذه الأفكار والبنى سيغير بالتأكيد شكل النظام الدولي، والبنائيين قاموا بتغيير الموضوع المرجعي أو وحدة التحليل من الدولة إلى المجتمع، ومن حماية أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية تقليدياً، إلى حماية الأمن الاجتماعي والهوية الاجتماعية من التهديدات الذاتية وليس الموضوعية(فاتح النور، رحموني، د.ت، ص34).

إلى جانب هذه الطروحات تناول البنائيين قضية المعضلة الأمنية، وحاول ألكسندر وندت تفسيرها عبر تناولها كبنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد، وتفرض على الدول سلوكيات معينة وتفرض عليها طريقة تحديدها لمصالحها من منطلقات (العون الذاتي)، واقترح بدلاً من المعضلة الأمنية مصطلح (الجماعة الأمنية) التي هي معرفة مشتركة تثق فيها الدول بعضها

البعض وتلجأ إلى الحلول السلمية(كبابي، صليحة، 2012، ص241)، وهو ما أكده أيضاً ايمانويل آدلار Emanuel Adler عبر دعوته لخلق جماعات أمنية لفرض احتواء النزاعات عن طريق فواعل دوليين أو غير دوليين، بواسطة تكوين ثقافي للأمن الجماعي.

وأخيراً يعطي اللبنائيين أهمية قصوى لفعل اللغة Speechct الذي يساعد صناع القرار عل جعل قضية ما أمنية، كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، فالعدو لا يُعرف بالقوة العسكرية بالقدر الذي يرتبط بالأفكار المسبقة والفهم لقوته، واستند البنائيين في فكرتهم هذه على مثال أن السلاح في يد الصديق لا يحمل نفس المعنى في يد العدو، على الرغم من أنه يحمل نفس الخطر(جويدة، حمزاوي، 2011، ص46).

بناءً على ذلك فالبنائية قدمت أفكار واقعية لتفسير قضايا الأمن والصراعات الدولية، وخاصة في دول العالم الثالث، انطلاقاً من أن تلك الدول مازالت تمر بمرحلة بناء الدولة وبناء الهوية الوطنية، وتعاني من أزمة هوية واندماج وتكامل وطني، ومرجع ذلك لممارسات دول الإستعمار التي استعمرت تلك الدول من فترة مابعد الحرب العالمية الأولى، مايجعل من تلك المناطق في حالة توتر وصراع فيما بينها من جهة، وفي دائرة الإستهداف الدائم من قبل أطماع الدول الكبرى من جهة ثانية، وهو مايعطي تفسيراً واضحاً لحالة اللأمن في تلك المناطق.

ثانياً: الأمن في منظور مدرسة كوبنهاغن.

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي ساهمت في توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب باري بوزان (الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية: people state and fear: The National security (problem in international Relations الصادر عام 1991، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الإجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوما ثابتاً، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول(بوستي، توفيق، 2019، ص1).

باري بوزان وسع مفهوم الأمن من خلال تحليله بصياغة تعددية، من خلال تقسيمه إلى عدة قطاعات، هذه القطاعات يمكن من خلالها تحديد مفهوم الأمن (كبابي، صليحة، 2012، ص236):

1. القطاع العسكري: ويرتبط بالقدرات الهجومية والدفاعية للدول وكذلك القدرات التصورية للقدرات العسكرية لدولة أخرى.
2. القطاع السياسي: ويتعلق بالهجووم ضد استقرار التنظيم داخل الدولة وهو موجه ضد الحكومة وضد مؤسسات وأيديولوجيات تعبر عنها الدولة.
3. القطاع البيئي: ويتعلق بالحفاظ على البيئة والطبيعة كعنصر متغير أساسي للحياة والتهديد، قد تكون في شكل زلازل وبراكين وفيضانات أو تلويث للبيئة.
4. القطاع الاقتصادي: الحصول على الموارد الثروة بهدف المحافظة على الصحة كمؤشر للأمن.
5. القطلع الاجتماعي: ويرتبط بالأخطار ضد الهوية الوطنية أو الاجتماعية والقيمية.

ومن أبرز الطروحات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن في مجال الأمن:

- **البعد الإقليمي للأمن:** لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز إسهامات باري بوزان الذي يعتبر إقليمية الأمن ظاهرة علائقية، كون الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لإعتماد الأمن المتبادل غير القابل للتجزئة (بوستي، توفيق، 2019، ص 9)، ولأن الأمن هنا يفهم وفقاً للعلاقة (صديق – عدو)، يجب التركيز على الأخطار المشتركة لمجموعة تلك الدول التي لا يمكن أن يقوم أمن إحداها بعيداً عن الأخرى مع وجود شعور موحد لتهديد بعينه(كبابي، صليحة، 2012، ص237).

وقد اعتمد كل من باري بوزان و أولي وايفر على مفهوم "مركب الأمن" لتحليل مسألة الأمن الإقليمي من خلال دراسة عام 1983 "الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي Region and power structure of internationl security"، حيث قدمت الدراسة مفهوماً لمركب الأمن الإقليمي، فبالنسبة لهما يعتبر هذا المفهوم أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، ويوضحان أن أول خاصية للإقليمية هي أنها ذات بناء اجتماعي، بحجة أن البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر، وبالتالي يصبح التنسيق الإقليمي هوية مشتركة(جويدة، حمزاوي، 2020، ص ص 8–25)، كما يعتبران أن مركب الأمن يمنح مساهمتين هامتين من حيث (رابح، زاوي، 2018، ص ص 65–86):

1. يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى (الوطنية و الدولية).

2. الأمن الإقليمي يمنح خصائص مركبة ضرورية لتحديد مفهومه الذاتي، وأسباب الأمن عامةً و تميزها الطبيعة النسقية لنظام الأمن الدولي.

و عليه يكون المركب الأمني الإقليمي مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة(جويدة، حمزاوي، 2020، ص15).

- **البعد المجتمعي للأمن:** يعتبر الأمن المجتمعي واحداً من بين أهم عناصر الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع تابع لأمن الدولة إلى اعتباره كياناً مستقلاً بذاته وموضوعاً مرجعياً للأمن، ويتوجب الإهتمام بهوية المجتمع أكثر من التركيز على بنيته (بوستي، توفيق، 2019، ص 16)، والأمن في هذا المنحى يعتبر بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة بشكل ديناميكي، فالأمن الاجتماعي هو البعد الجديد المبنى اجتماعياً، ويعني جسر الهوة بين أمن الدولة وأمن الأفراد(جويدة، حمزاوي، 2011، ص59)، ويعتبر باري بوزان أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية، وقد طور أنصار مدرسة كوبنهاجن هذا المفهوم واعتمدوه مرجعية جديدة للأمن، وذلك لأن العديد من التهديدات الجديدة في النظام الدولي الحالي تهدد أمن المجتمع أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالمجتمعات أصبحت مهددة في هوياتها في ظل انتشار الظواهر العابرة للحدود، كالاستيراد الواسع للبضائع الثقافية وزيادة تدفقات الهجرة (فاتح النور، رحموني، د.ت، ص33)، وهنا يجب على الدراسات الأمنية أن توائم بين أمن الدولة القائم على السيادة والأمن المجتمعي القائم على الهوية، فتصبح مسؤولية الأمن المجتمعي جماعية، لا تقتصر على سياسة دولة أو حكومة، ولا على مؤسسات مدنية بل مسؤولية أفراد وجماعات، ولا يمكن لأحد أن يهمل الإختلالات التي تقوض أساس الأمن المجتمعي وإلا سنكون أمام مأزق أمني مجتمعي لأنه إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن نتائجه قد تكون خطيرة على الدولة ككل(بوستي، توفيق، 2019، ص 17).
- **نظرية الأمننة:** يقصد بالأمننة "المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة، أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديداً فعلياً لوحدة مرجعية معينة"، وعليه تصبح قضية أمنية متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني، وعلى أنها تشكل تهديداً يتطلب إجراءات مستعجلة، وتعتبر الأمننة من أهم الإسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاجن، حيث تعتبر أن الأمن لايتم التعامل معه كشرط موضوعي، ولكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية (دير، أمينة، 2014، ص18–19)، وحسب بوزان فالدولة لم تعد الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، ورغم هذا فإنه أبدى رفضه إلى جانب أول ويفر إقصاء الدولة من التحليل بل توسيعها إلى أمن المجتمع والأفراد، كما حاول إبراز دور خطاب "الأمننة" وتوظيفه لفهم الانعكاسات المؤسساتية لأي تحول في السياسات العامة الوطنية لصالح إضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة، سيما تعليق العمل بآليات ديمقراطية راسخة كالرقابة والمساءلة، ما ينتج عنه ظهور "المعضلة الأمنية المجتمعية"، وبذلك فإن الأمننة التي تم تسويقها كآلية لحماية المجتمع سيكون لها آثار عكسية في حالة المبالغة في استثمار خطاب الأمننة في غير محله(جويدة، حمزاوي، 2011، ص47)، وبناءً على ذلك يقترح أنصار مدرسة كوبنهاجن عملية نزع الأمننة أي نزع الطابع الأمني عن القضايا، ويعرفها "بوزان" و"وايفر" بأنها عملية يقوم خلالها المجتمع السياسي بالتراجع عن اعتبار شيء ما تهديداً وجودياً يتعرض لموضوع مرجعي ما، مما يعني توقف المطالبة باتخاذ تدابير

إستثنائية للتعامل مع هذا التهديد، بالتالي يعتبر "وايفر" نزع الأمننة مفهوماً إيجابياً ينبغي على صناع السياسة تبنيه(قاسي، فوزية، 2019،ص ص 1498–1515).

وأخيراً يمكن القول أن مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية قد قدمت تصوراً مختلفاً وحديثاً للأمن، من خلال تقديمها مفهوماً واسعاً للأمن، ليشمل قطاعات جديدة ومتعددة إلى جانب القطاع العسكري، هذا إلى جانب توسع المفهوم من ناحية شمولية مستويات التحليل، من خلال تناول أصحاب هذه النظرية للأمن المجتمعي والإقليمي الذي تجاهلته باقي التيارات، وهو مايمكن الإستناد عليه لتحليل الأمن الدولي.

الخاتمة:

إن مفهوم الأمن أخذ عدة مسارات، انطلاقاً من الدراسات التقليدية التي استندت على المنظور الواقعي في محاولة لتفسير الظاهرة الأمنية، حيث هيمنت منظومة مفاهيمية ترتكز على الاعتبارات الخاصة بالأمن لوطني، ومحورية الدولة في التحليل إلى جانب أولوية القوة العسكرية، وبرزت المدرسة الليبرالية التي ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون، إلى جانب التركيز على قضايا الرفاهية الاقتصادية ومسائل الديموقراطية في تعريف الأمن، لكن مع نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات استهدفت النظام الدولي، وبروز مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على الساحة الدولية، جاءت أفكار النظرية البنائية التي ركزت على أهمية البناء الاجتماعي والهوية والمعايير في تعريف الأمن، وبذلك يكون الأمن ليس موضوع ثابت بقدر ماهة موضوع مبنى اجتماعياً، وساندتها بذلك مدرسة كوبنهاجن التي انطلقت من مفاهيم الهوية والأمن المجتمعي والإقليمي في تفسير الأمن، إلى جانب مفهوم الأمننة الذي يعتبر الأمن ممارسة خطابية، وعليه يمكن القول أن حقيقة مفهوم الأمن ليس قضية أكاديمية منعزلة، بقدر ماهو مسألة سياسية مرتبطة بالمصالح والخطاب السياسي للدول، وأن التوسع في مفهوم الأمن لا يمكن أن يكون عملاً أكاديمياً بقدر ماهو خطوة سياسية لتحقيق أهداف الدول ومتتطلبات مصالحها.

أما بالنسبة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد بدا واضحاً بتأثر النظريات الوضعية في العلاقات الدولية بالتغيرات الحاصلة في النظام الدولي، حيث أعادت تعريف الأمن الدوليّ، وربطته بضمان سلامة واستقرار الفواعل الدوليّة من غير الدولة من جميع مصادر التهديد المتنوعه، الدوليّ والتي برزت في الأطروحات الجديدة لرسم خريطة التعاون الدوليّ من خلال الاستناد إلى سياسة التحالفات الدوليّة ضد الإرهاب التي وجدت فيها الواقعيّة الجديدة الوسيلة الأفضل لاستقرار النظام الدوليّ، أو من خلال سياسة الاعتمادية المتبادلة التي تبنتها الليبرالية الجديدة، فضلاً عن التوافق على مسألة حماية حقوق الإنسان والأمن المجتمعي والسلم الأهليّ للفئات الاجتماعية التي تراها البنائيّة

ولذلك توصي الدراسة بعدم التركيز على دراسة النظريات المستندة إلى القوة والمصالح التي تركز على الأبعاد المادية للأمن بأشكاله المعروفة، بل الانطلاق باتّجاه التركيز على الأبعاد الاجتماعية والإنسانيّة في التحليل السياسي لظاهرة الأمن الدوليّ.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

قائمة المراجع:

الكتب:

1. المصري، خالد موسى. (2018). نظرية العلاقات الدولية. ط1. دمشق:الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير.
2. بيليس، جون و سميث، ستيف. (2004). عولمة السياسة العالمية . ط1. ترجمة مركز الخليج للأبحاث: دبي مركز الخليج للأبحاث.
3. عباس، علي. (2017). الأمن القومي مقاربات نظرية. ط1. بيروت: دار الروافد الثقافية.
4. مصباح، عامر. (2010). نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. ط1. دار الكتاب الحديث: القاهرة.

المجلات العلمية

1. الطنازفتي، علي محمد علي. (حزيران 2017). رصد مفاهيمي لمتغيرات الأمن بعد الحرب الباردة وتداعياتها على رهانات العرب الاستراتيجية. مجلة الجامعة الأسمرية. المجلد 558.
2. العموش،أحمد فلاح ، و الأميري، خالد علي محمد. (حزيران 2020). الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات. مجلة الآداب. العدد /133/. ص ص 529 –548.
3. كبابي، صليحة. (كانون الأول 2012). الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث. مجلة العلوم الإنسانية. العدد /38/. ص ص 229–248.
4. جويدة، حمزاوي. (آذار 2020). من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية. المجلد/2/، العدد /6/. ص ص 8–25.
5. حواوسة، جمال. (2018/12/31). الاتجاهات الكلاسيكية في تفسير مفهوم الأمن الدولي – عرض وقييم –. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد/16/. ص ص 300– 321.
6. خطير، نعيمة. (2018/1/1). الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية...إشكالية التعريف. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات. المجلد (1)، العدد (2). ص ص 242–251.
7. رابح، زاوي.(2018). التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد /5/، العدد/1/. ص ص 65–86.
8. قاسي، فوزية. (نيسان 2019). أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية إسهامات مدرسة كوبنهاجن. مجلة العلوم القانونية والسياسة. المجلد/10/، العدد /1/. ص ص 1498–1515.
9. محسن، عامر، و العامري، سلمان. (2009). مفاهيم الامن: مقارنة بين الامن القومي والامن الإقليمي والامن الجماعي. المجلة السياسية والدولية. العدد /11/. ص ص 153–164.

الرسائل العلمية:

1. جويدة، حمزاوي. (2010–2011). التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
2. دير، أمينة. (2013–2014). ‘أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكر.

الدراسات والأبحاث

1. بوستي، توفيق .(2019/3/22). مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن. المعهد المصري للدراسات. ص 9–10.
2. بوستي، توفيق. (12 آذار، 2019). الأمن ومنظورات مابعد الوضعية. المعهد المصري للدراسات.
3. عبد الحفيظ، علاء. (2020/3/11). الأمن القومي المفهوم والأبعاد. المعهد المصري للدراسات. ص5

4. فاتح النور، رحموني. (د. ت). مطبوعة الدعم البيداغوجي في مقياس الاستراتيجية والأمن الدولي. أملية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية. جامعة محمد بوضياف ،المسيلة. ص19.

مواقع الانترنيت

1. الموسوعة السياسية. (د. ت). الأمن القومي – National Security. استرجعت بتاريخ 2021/2/2 من موقع الموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org/

2. بالة، صباح. (د. ت). النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية. استرجعت بتاريخ 2021/3/1 من https://political-encyclopedia.org/

3. بنافي، ريناس. (2016 /12/25). المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية. استرجعت بتاريخ 2021/2/2 من https://democraticac.de/?author=2

المراجع الأجنبية:

1. BALDWIN, DAVID A. (January 1997). The concept of security. Review of International Studies. Volume 23 , Issue 1. pp. 5-26
2. Batistella, Dario. (2003). "Karl Deutsch's Contribution to the Theory of International Relations". International Review of Comparative Politics. (vol.10). p p567-585.
3. John J. Mearsheimer. (Winter, 1994-1995). The False Promise of International Institutions. International Security. Vol. 19, No. 3, pp. 5-49
4. Steven C Bankes; Daniel Byman; Derek Eaton; Seth G Jones; Ian O Lesser, And others. (2001). The emergence of peer competitors : a framework for analysis. Santa Monica, CA : RAND p147.